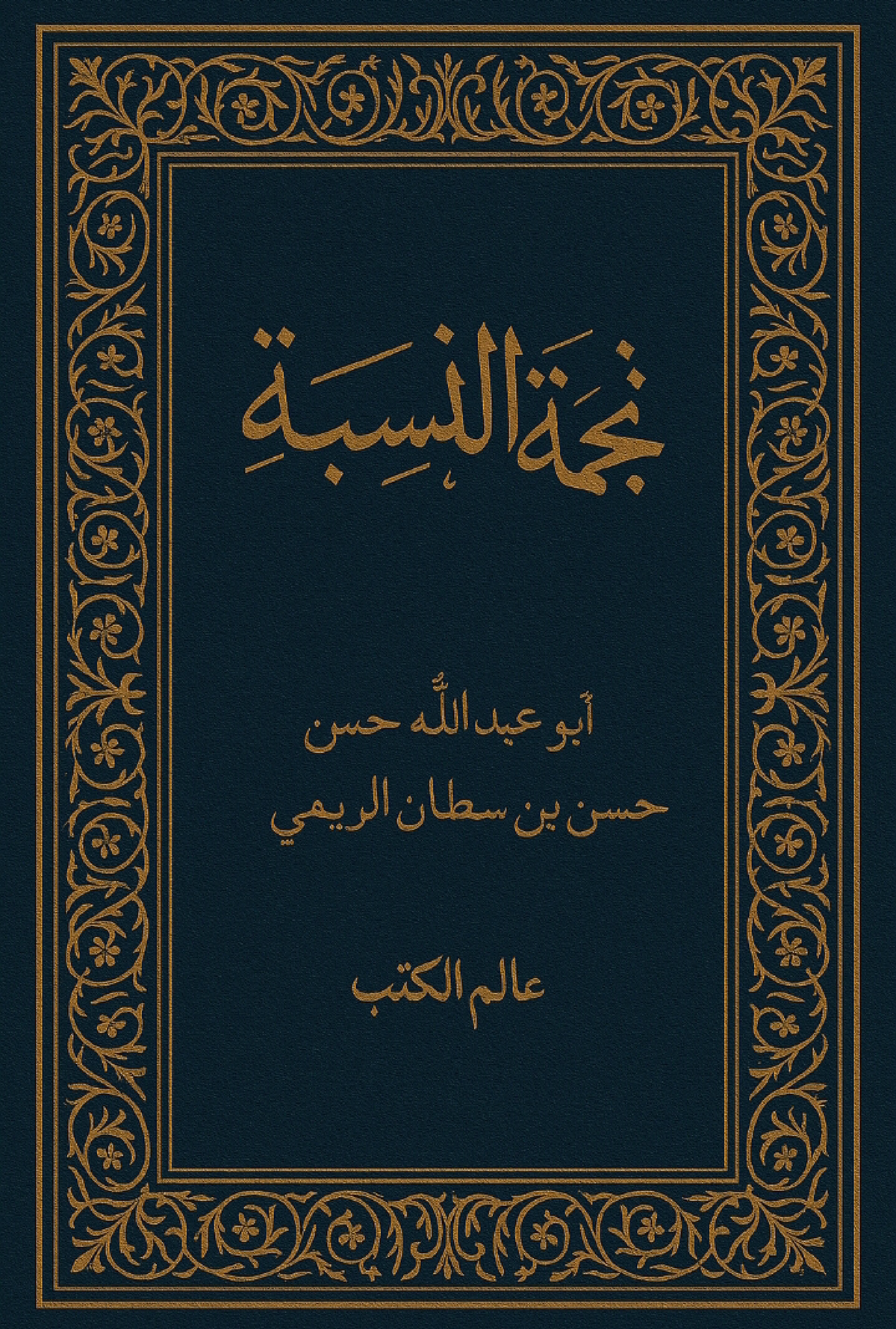

نجمة النسبة
أبو عبد الله حسن
حسن بن سطان الريمي
عالم الكتب

إعداد: أبو أبي عبد الله حسن بن سلطان الريمي

التاريخ: ١٤٤٧/١/٥ هـ

غفر الله له ولوالديه وبلّغه رجاءه

قناة: نخبة النسبة

هذا علم نسبة الكتب للمؤلفين/معيار نسبة الكتب

، بسم الله الرحمن الرحيم

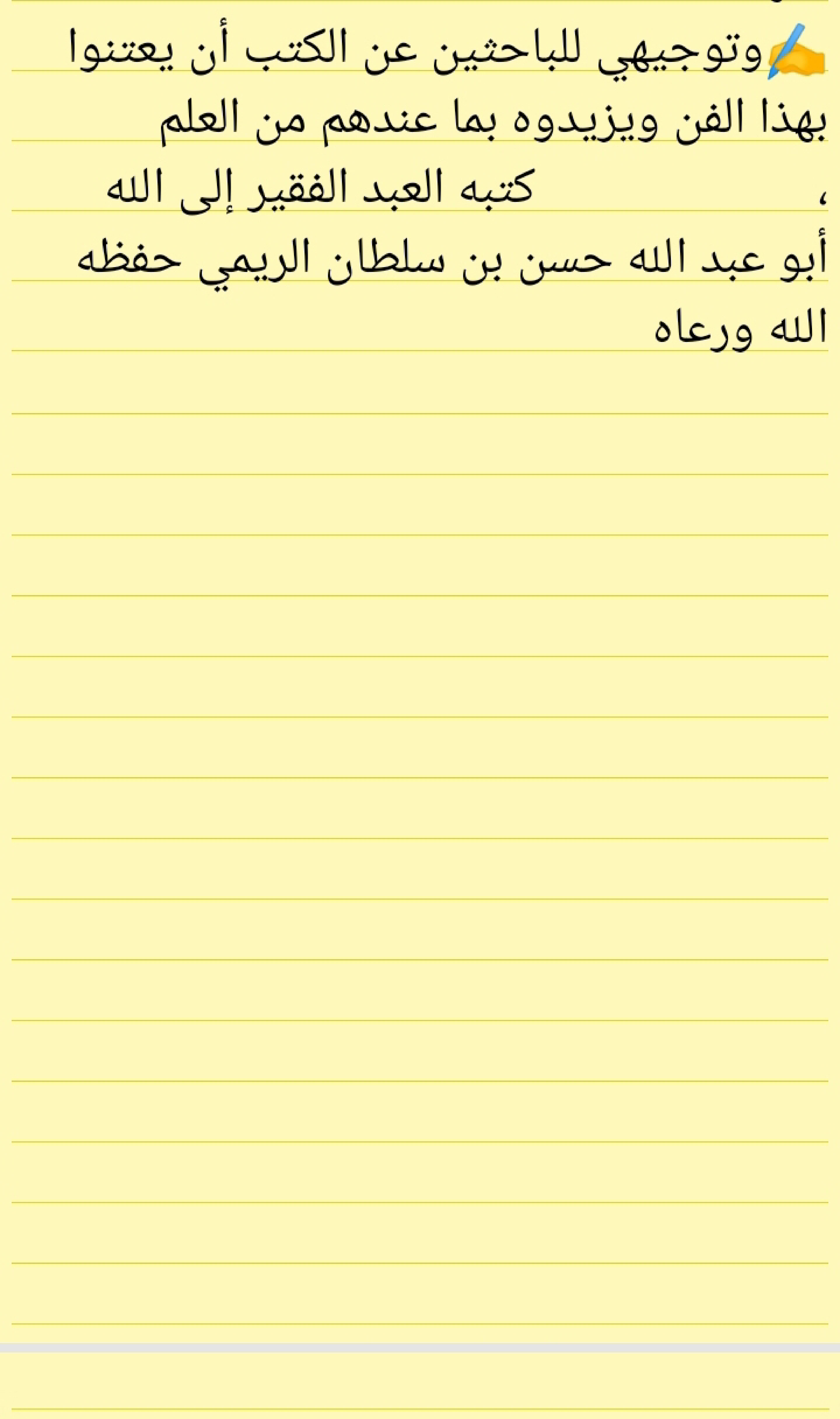
إن الحمد لله نحمده تعالى ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهديه الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك الذي خص الإنسان بمزايا كثيرة وفضله على كثير ممن خلق تفضيلا وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليما كثيرا الذي فتح الله به جميع أبواب العلوم

أما بعد فهذا شروع في فن عذب وحصن منع من تلاعب أهل الباطل فى كتب علمائنا السلفيين وهو فن لم يسبقني إليه أحد إلى إخراجه مستقلا وسميته فن نسبة الكتب للمؤلفين ومعيار نسبة الكتب ومن الله علي بالبحث عنه في يوم الجمعة بعد صلاة العصر إلى المغرب وكنت كثيرا أتفكر أن يرزقني الله فنا لم أسبق إليه حتى دعوت الله بذلك

في بعض الأوقات فبحثت عنه في تلك

الساعة وبالغت فيه حتى تيقنت أنه علم غير مستقل فعزمت على استقلاله لأنه علم يحتاج إليه المحققون خاصة وأهل الإسلام عامة وبه يثقون بما نقل عن علمائهم وفقهائهم والمفسرين وغيرهم ولا سيما في هذا الزمان الذي قد كثر فيه مثل هذا الإنحلال ونسبة الكتب إلى غير أصحابها وربما أسندوه إلى السلف ليحتجوا به لمذهبهم الباطل الفاسد فإنا لله وإنا إليه راجعون فمن حصل هذا الفن الذي امتن الله علي في إخراجه فنا مستقلا وأخذ في القواعد التي أذكرها في هذه المقدمة لهذا الفن ثبت في مثل هذه المواقف وأنا إن شاء الله أذكر فيها بعض القواعد التي بلغت إليها في هذه العجالة

🖍واعلم أن بعض الفرق كالأحباش لما أعيتهم الأدلة وعجزوا عنها وربما سئلوا عن تفسير أو قول عالم لجؤوا إلى نسبة الكتب أو الأقوال إلى غير مؤلفيها بسبب نسبة الكتاب إلى غير كاتبه وربما بنوا عقيدتهم في قول عالم لم ينسب إليه حقيقة وفي هذا الفن تبحث كيف تنسب الكتب إلى صاحبها وعن كتب لم تنسب إلى المؤلفين وكتب نسبت خطأ والحق أنها ليست له وكتب منحول فيها وكيف تتعامل معها



✍️وتوجيهي للباحثين عن الكتب أن يعتنوا بهذا الفن ويزيدوه بما عندهم من العلم

، كتبه العبد الفقير إلى الله

أبو عبد الله حسن بن سلطان الريمي حفظه الله ورعاه

مقدمة الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا إلى صراطه المستقيم، وصلى الله على سيدنا محمد الذي بعثه معلّمًا ونذيرًا.
أما بعد، فهذا كتاب "نُخبة النسبة" قصدنا به وضع فن مستقلّ يضبط نسب الكتب إلى أصحابها بضوابطٍ واضحة وأدلةٍ محكمة، فلا يُظنّ كتابٌ لم يثبت، ولا يُرغم عالمٌ بحُسن ظن.

لقد ظلّ التحقق من نسب المصنفات منثورًا في مقدّمات التحقيق، وفهارس التراجم، وعلوم الحديث؛ ولكنّه لم يتفرّد بجمعٍ خاص، ولا بقواعدٍ موجزة تُعلَّم، فتراكم في صدور الطلبة صورةً مشوّهة عن الكذب والنقل المجتزأ.
وعلى هدي ما أورده أصحاب الجرح والتعديل من شروط وأُسس عند التحقيق في الثقات، وحيث ابتدع أهل أصول الفقه أن لا يُقام للحكم إلا بدليلٍ شرعي، وتتبع المحققون تلوّنت طرق النسخ وتراجم الأعلام،

عرفنا ضرورة:

1. جَمْع الشواهد في عشرة قواعد مُتقنة.
2. إيجازها لتكون سهلة الحفظ والتطبيق.
3. إرفاق نماذج تطبيقية لبيان ثمرتها وأثرها.

فصارت هذه القواعد – بعون الله – ميزانًا لا جَدلَ فيه، يدور عليه تحقيق النسبة والردُّ على الاشتباه والتخوين. ونرجو أن ينفع الله به طلاب العلم، ويحفظ به تراث الأئمة من الإسناد على غير وجه.

فهرس الفصول

3. القاعدة الثالثة: تعدد طرق النسبة المستقلة
4. القاعدة الرابعة: مخالفة المضمون الأصل
5. القاعدة الخامسة: عدم كفاية اختلاف النسخ وحده
6. القاعدة السادسة: تحرر المختصر والشروح
7. القاعدة السابعة: الترجيح عند تعارض النسب
8. القاعدة الثامنة: الشهرة كقرينة غير قاطعة
9. القاعدة التاسعة: الإجازات والفهارس قرائن مشروطة
10. القاعدة العاشرة: خط المؤلف وتوقيعه أقوى دليل

الفصل الأول

القاعدة الأولى: القول الصريح من المؤلف أو تلميذه

أ. نصّ القاعدة

> لا تثبت نسبة الكتاب إلى مؤلفه قطعًا، إلا إذا صرّح المؤلف نفسه أو تلميذه الثقة بأنه من تأليفه.

ب. شرح القاعدة

1. القول الصريح هو العبارة الدالّة على تأليف الكتاب مباشرةً؛ مثل:
   - ما ورد في مقدمة المؤلف: "هذا كتابي ...".
   - ما ورد عن التلميذ: "رويتُ عن شيخي كتابًا ...".
2. أسباب القوة:
   - يُلغِي الشكّ حول مؤلفية السطر أو الباب.
   - يُسقط احتمال الانتحال أو الجمع المتأخر.

ج. الأدلة الشرعية والاجتماعية

- قال النبي ﷺ: «...إن شهادة الرجل على نفسه

كذب...» فلا يُعتمد على الظن.

- سار أهل الحديث على طلب الإجازة بين سلسلتي النقل، وإثبات القول الصريح في ظهرِ السند.

د. نماذج تطبيقية

مصدر الكلام	نصّ القول الصريح	النموذج
مقدمة التفسير	"كتبه أبو العباس..."	تفسير ابن جزي
خاتمة المؤلف	"...هذا تحقيقنا"	شرح الطحاوية
متن الإجازة	"سمعت من شيخي..."	غريب الحديث

هـ. أثر غيابه

- إذا لم يثبت القول الصريح، قوضت القاعدة الثانية والثالثة، واتسعت دائرة التوقف على النسبة.

- بقي الكتاب منحلّ النسبة حتى يظهر دليلٌ صريح.

و. خاتمة الفصل

فإذا التزمت القاعدة الأولى، حُفِظَ التراث وأُضبطَ النشر؛ وإلا فوقع ما لا يُحمد عقباه من نسب خرافية وانتساب باطل.

الفصل الثاني

القاعدة الثانية: قول التلميذ الثقة

أ. نصّ القاعدة

> لا تقلّ نسبة الكتاب إلى صاحبه يقينًا إلّا إذا نقل تلميذٌ ثقة عن شيخه مشافهةً أو تحقيقًا نصًا يدلّ على تأليفه.

ب. شرح القاعدة

1. تلميذ الثقة هو الذي عُرف بالورع والنقل الدقيق، وسُمع عنه أنه يحفظ علم شيخه دون زيادة أو نقصان.
2. نقل التلميذ يكون بعبارة صريحة مثل:
   - "أجازه لنا فلان..."
   - "رويث عن قاضي القضاة كتابًا..."
3. طبيعة النقل:

◦ يفضل النقل الشفاهي المسجّل إجازةً، ثم ما ورد في تراجم التلاميذ بأقوالهم.

ج. الأدلة الشرعية والمنهجية

- حديث الإجازة: طلب الإجازة يدلّ على تواتر النقل وسلامة المتن.
- منهج العلماء: سارت كتب الجرح والتعديل على اعتبار الكلام المنقول عن تلاميذ الثقات.

د. نماذج تطبيقية

المصدر	نصّ النقل	التلميذ الثقة	المصنّف
مقدمة فتح *الباري*	"أجاز لي شيخنا..."	ابن قيم الجوزية	ابن حجر العسقلاني
الموافقات	"روينا عن الإمام..."	القاضي عياض	الإشبيلي

المحلى للشيرازي	أخبرنا "...الشيخ"	عبد الملك بن حسن	ابن حزم الأندلسي

هـ. أثر غياب النقل

- إذا لم يرد قول تلميذ، فإن القاعدة الأولى تبقى هي المهيمنة: لا تثبت النسبة بالاعتماد على مجرد الافتراض أو الشُهرة.
- يظل الكتاب موضع تكهّن ولا يصحّ الاستدلال به في الفتاوى أو التأصيل.

و. خاتمة الفصل

بهذا يتبيّن أن نقل تلميذ الثقة مكمّل ضروري للقاعدة الأولى، ومفتاح لتثبيت النسبة عند غياب توقيع المؤلف، فيتحقّق حق النقْل وسلامة المنهج.

انتهى الجزء الثاني (الفصل الثاني).

الفصل الثالث

القاعدة الثالثة: تعدد طرق النسبة المستقلة

أ. نصّ القاعدة

> لا تثبت نسبة الكتاب يقينًا إلّا إذا ورد ذكره بعدة طرق مستقلة عن بعضها: كالفهرس، والإجازة، والترجمة، ونقل التواتر.

ب. شرح القاعدة

1. التعدد المستقلّ يعني أن كل طريق لا يعتمد على الآخر:
   - فهرس يذكره دون اعتماد على إجازة.
   - إجازة تذكره دون اعتماد على فهرس.
   - ترجمة أو ذكر في تراجم الأعلام دون الرجوع إلى الفهارس والإجازات السابقة.

2. قوّة التعدد: يُقوّي النسبة ويزيل الشبهة عن الاعتماد على مصدر واحد قد يكون غَلَط أو تزييف.

ج. الأدلة الشرعية والمنهجية

- سُنّة التواتر: تعدّد الإسناد أقوى من انفرادٍ واحد.
- منهج التحقيق: يستحيل الاتّكال على رواية واحدة، ويُشترط المستقلّات لرفع البلبلة.

د. نماذج تطبيقية

الكتاب	طريقة النسبة الأولى	طريقة النسبة الثانية	طريقة النسبة الثالثة
المستصفى	ذكره الشافعي في *الرسالة*	ذكره ابن خلدون في *التاريخ*	إجازة ابن تيمية

إجازة السيوطي	ترجمة الخطيب البغدادي	فهرسة ابن النديم	الكفاية في علم الرواية
إجازة ابن حجر العسقلاني	ذكره ياقوت في معجم *الأدباء*	فهرس المقدسي	المختصر في التفسير

هـ. أثر غياب التعدد

- إذا اعتمدنا مصدرًا واحدًا فقط لا يكفي؛ فيبقى الكتاب موضوع توقّف.
- يظلُّ احتمال الخطأ أو التحريف قائمًا ما لم يكشف عنه مصدرٌ آخر مستقلّ.

و. خاتمة الفصل

إن تعدّد طرق النسبة المستقلّة هو الضمان الأمين لثبوت المؤلّف، ومفتاح اليقين في حقل التحقيق؛ فلا يصلح الفقه إلّا بتوائم القرائن، ولا تُقام للمصنِّف قائمة

إجازة السيوطي	ترجمة الخطيب البغدادي	فهرسة ابن النديم	الكفاية في علم الرواية
إجازة ابن حجر العسقلاني	ذكره ياقوت في معجم *الأدباء*	فهرس المقدسي	المختصر في التفسير

هـ. أثر غياب التعدد

- إذا اعتمدنا مصدرًا واحدًا فقط لا يكفي؛ فيبقى الكتاب موضوع توقّف.
- يظلُّ احتمال الخطأ أو التحريف قائمًا ما لم يكشف عنه مصدرٌ آخر مستقلّ.

و. خاتمة الفصل

إن تعدّد طرق النسبة المستقلّة هو الضمان الأمين لثبوت المؤلّف، ومفتاح اليقين في حقل التحقيق؛ فلا يصلح الفقه إلّا بتوائم القرائن، ولا تُقام للمصنِّف قائمة إلا بعد تواتر طرق النسبة.

الفصل الرابع

القاعدة الرابعة: مخالفة المضمون الأصلي

أ. نصّ القاعدة

> إذا خالف مضمون الكتاب الأصول المنهجية أو المذهبية الثابتة عن المُنسب إليه، فإنه يُضعف قطعًا نسبة الكتاب إليه، ويُعدُّ ذلك دليلًا معارضًا يوجب التوقف أو النفي.

ب. شرح القاعدة

1. المضمون الأصيل هو مجموعة المعتقدات والمناهج والاصطلاحات التي اشتهر بها المؤلف في جميع آثاره.
2. المخالفة تظهر

   حين:
   - يدعو الكتاب إلى مسلَّمة علمية أو عقدية لا يقبلها صاحب النسبة.

- يتناول مسائل بمصطلحات أو تأويلات غريبة عن منهجه.

3. دلالة المخالفة:
   - تكشف أن الكاتب نقل عن مصدر متأخر أو أضاف إضافات غريبة.
   - تجعل من نسب الكتاب إلى صاحب المُذهب مجافاة للحقيقة.

ج. الأدلة الشرعية والمنهجية

- قاعدة إجماعية: لا يُنسب العلم لمن لا يقره، بل تُراعى مطابقة الأقوال للأصول.
- منهج أصول الفقه: عند تعارض النقل مع النقل الثابت، يُترجح المنقول الأقدم أو الأكثر تأكيدًا.

د. نماذج تطبيقية

الكتاب	مخالفة المضمون الأصلي	نسبة المؤلف المفترضة	ملاحظات

يخالف تأويل الأثريين	عبد الله بن يحيى اليزيدي	يقرّ بأن الاستواء بمعنى الاستيلاء	غريب القرآن (المنسوب لليزيدي)
مخالف في النقل	الإمام محمد بن إدريس الشافعي	إدخال أحاديث غير معروفة في التراث الشافعي	الطب النبوي (المنسوب للشافعي)
مخالف لمذهبه	ابن أبي العز المصري	تأييد القول بالكينونة الحسية للصفات	شرح العقيدة الطحاوية (المنسوب لابن أبي العز)

هـ. أثر المخالفة

- إن ظهرت مخالفة:
  - يُعد الكتاب منحولًا أو مختلطًا.

  - لا يثبت نسبته حتى يثبت أنه مختصر أو شرح لاحق.
- إن جرت إضافات من غير فصل بين أقوال المؤلف وأقوال المضافين، فالكتاب منحلّ جزئيًا.

و. خاتمة الفصل

هذه القاعدة تُبرز وجوب التحري التامّ في مطابقة المضمون المعروف عن المؤلف، وتُحرّم إرغام كتاب على شخصية عقائدية أو علمية لا تنتمي إليه، فتُحافظ على نقاء التراث وأمانة النسبة.

الفصل الخامس

القاعدة الخامسة: عدم كفاية اختلاف النسخ وحده

أ. نصّ القاعدة

> اختلاف مصنّفين أو نُسّاخ في صيغة الكتاب أو ترتيب أبوابه لا يكفي وحده لإنكار النسبة أو إثبات الانتحال، ما لم يُصاحبه طمس للنصّ الأصلي أو إضافة جوهرية تغير المضمون.

ب. شرح القاعدة

1. اختلاف النسخ قد ينشأ عن:
   - اختلاف خط النّسّاخ (حذف الهمز، تغيير الترقيم).
   - اختلاف ترتيب الفصول أو فصول فرعية.

- اختلاف في عنوان الفصول أو العناوين الفرعية.

2. متى لا يُبنى على الاختلاف؟
   - إذا كان النصّ الأساس أصوليًا ثابتًا في جميع النسخ.
   - إذا لم يتغيّر المعنى العلمي أو العقائدي.
3. متى يُؤخذ به الاختلاف؟
   - إذا ظهر في نسخةٍ إضافة مفصّلة أو حذف فصول رئيسة.
   - إذا بدّل المصنّف نسخته ليخرج برؤية جديدةٍ مخالفةٍ للأصل.

ج. الأدلة المنهجية

- سُنّة التواتر والاختلاف الشكلي: يثبت الأصل إذا اتفق النُسّاخ على جوهره، ويحتمل اختلاف الصياغة.
- منهج التحقيق: يفرّق بين اختلاف الألفاظ

واختلاف المعنى، ولا يضرب النسبة لمرادف لفظي.

د. نماذج تطبيقية

موقف التحقيق	عدد النسخ	نوع الاختلاف	الكتاب
نصّ الأصل واحد؛ لا يبطل	نُسَخ 3	حذف بعض الشواهد وعناوين صغيرة	مختصر التبيان
اختلاف شكلي؛ ثابت الأصل	نسختان	نقل المقدمة بين موضعين	رسالة الواسطية
إضافة لاحقة؛ يُفرق الفصل	نسخ 5	إضافة تراجم جديدة في آخرها	طبقات الحنابلة

هـ. أثر غياب الضابطة

- الاعتماد على الاختلافات الصغرى دون تحقيق المعنى يُسقط القواعد ويتسبب في خطأ في النسبة.
- يؤدي إلى تبرئة من انتحلوا كتابًا بناءً على تغيير ترقيم أو ترتيب جداول.

و. خاتمة الفصل

لا يُسقط اختلاف النسخ وحده نسب الكتاب لصاحبه، وما لم يطرأ تغيير جوهري على مضمون الكتاب، يبقى الأصل ثابتًا، ويُعامل الكتاب كنسخةٍ واحدةٍ موثوقةٍ من حيث النسبة.

الفصل السادس

القاعدة السادسة: تحرر المختصر والشروح

أ. نصّ القاعدة

> لا تثبت نسبة المختصر أو الشرح إلى المؤلف الأصلي قطعًا، إلّا إذا تبين أنّه تحريرٌ مستقلّ بذاته، يصدح بلونه الخاص، ولا يكتفى فيه بالاقتباس أو النقل دون علامة تثبت الاستقلال.

ب. شرح القاعدة

1. المختصر والشروح غالبًا ما تحتوي على:
   - تلخيص للمبسوط الأصلي دون إضافات.
   - شروح توضح معاني أو تضيف مسائل جديدة.
2. المستقل التحريري يتصف

بـ:

- فتح باب جديد في عرض المادة، لا الاقتصار على حذف أو ترتيب.
- إضافة فروض أو مسائل أو تمارين لم تكن في الأصل.
- عزف أسلوبي يختلف عن أسلوب الأصل في التعبير والتنظيم.

3. القيمة الدلالية:
   - إذا ظهر إبداع واضح للمختصر أو الشرح، يُمكن أن يُنسب للمحرر بوضوح، مع الحفاظ على نسبة الأصل.
   - أما إن اقتصر على المحذوفات والإضافات الطفيفة، فيُعدّ ناقلًا أو معدّلًا لا مؤلفًا مستقلاً.

ج. الأدلة الشرعية والمنهجية

- منهج تحقيق العقود: لا يُعتبر من أدار العبارة أو حذفها ابتكارًا جديدًا ما لم يخرج عن حدود النقل.

- إجماع المحققين: المختصر لا يكفي لنسبته إلى من اختصر ما لم يثبت إخراج المستجدات منه.

د. نماذج تطبيقية

العمل	نوعه	درجة التحرر	الحكم العقدي
مختصر المنهاج	تلخيص صرف	منخفضة	يُنسب للمختصر كتلخيص
شرح المنهاج للإمام النووي	شرح مستقل	عالية	يُنسب للمحرر مع ذكر الأصل
مختصر البيان	ترتيب وتنقيح	متوسطة	يُعتبر تحقيقًا جزئيًا
الغاية في شرح الطحاوية	شرح تنزيلي	منخفضة	لا يُعد مؤلفًا مستقلاً

هـ. أثر غياب الضابطة

- إن لم يُفرّق المحقق بين النقل الأصلي والإضافة، يُخشى اختلاط الحقوق، ويُظلم المؤلف الأصلي.
- يؤدي إلى نسب أعمال للغلطاء أو إهدار جهد المختصرين الأحرص.

و. خاتمة الفصل

فلا يثبت للمختصر إلا ما أثبته بنفسه من فصول أو مسائل، ولا يحجب الحق الأصلي، ولا يُبدّل النص الأصلي برسمٍ جديد، بل يُقرّ الصغير بفضيلة الكبير، ويُلمّح التحقيق في حدود الاجتهاد.

الفصل السابع

القاعدة السابعة: الترجيح عند تعارض النسب

أ. نصّ القاعدة

> إذا تعارضت قرائن النسبة—كإجازةٍ عن تلميذٍ ثقةٍ تُفيد نسبة الكتاب إلى شخصٍ، وفهرسٌ آخر ينسبه إلى غيره—فلا يُقبل أيٌّ دليل منفرد قبل الترجيح بالمحكّم الشامل: أقدم الطرق، وأكثرها تواترًا، وأقواها سندًا.

ب. شرح القاعدة

1. التعارض قد ينشأ عندما:
   - يذكر أحد الفهارس المؤلّف "أ" للكتاب، ويذكر آخر المؤلّف "ب".
   - تجد إجازةً للتلميذ "ج" تذكر كتابًا باسم صاحبٍ، ويذكر ترجمان كلامًا مختلفًا.

2. محكّم الترجيح

يشمل:

- أسبقية الطريق: من الأقدم إلى الأحدث.
- تواتر النقل: كثرة الإجازات أو الفهارس المستقلة.
- قوة السند: صدور الدليل من ثقات عُرفوا بالضبط.

3. لا يُقبل بدعوى "الشهرة" أو "الظن" قبل فحص الأدلة كلها وإعمال ضوابط القواعد من الأولى حتى السادسة.

ج. الأدلة الشرعية والمنهجية

- قاعدة المعارضات في الأصول: كل دليل ومعارضه، فإن ثبت أحدهما أكثر قوةً أو تواترًا رجّحناه.
- منظومة التحقيق: لا نلزم كتابًا نسبةً إلا بعد جمع الأدلة وترجيح أظهرها بحسب شروطها.

د. نماذج تطبيقية

الكتاب	الدليل الأول	الدليل الثاني	معيار الترجيح	النتيجة
غريب القرآن (المزعوم لليزيدي)	إجازة ابن العباس (عبر الجيل)	فهرس المقدسي باسم آخر	أسبقية الإجازة وشرط التواتر	يبقى موقوف النسبة
شرح الطحاوية للنووي	فهرسة ابن النديم	إجازة ابن حجر العسقلاني	قوة سند ابن حجر	تثبت نسبة النووي
المستصفى لابن رجب	ذكر الجنيد في تراجم الصوفية	ترجمة ابن خلكان	كثرة النقل عن الجنيد	ترجع إلى ابن رجب

هـ. أثر تطبيق الترجيح

- حسم الخلاف بين مناهج النسبة المتعارضة بصورة علمية.
- تصفية الشبهات والسماح بنشر الكتاب المنسوب بعد يقينٍ أو تركه في دائرة الموقوف.
- منع الانزلاق وراء أقوال متفرقة قبل إعمال ضوابط التحقيق الستة الأولى.

و. خاتمة الفصل

بهذه القاعدة السابعة يُكتمل ميزان "نخبة النسبة" في مواجهة التعارض بين الأدلة؛ فإن جمعنا الأدلة كلها ثم ارتجعنا إلى أوجبها قوةً وتواترًا، انتصر الحقُّ، وأقيمت النسبة على أساسٍ لا يعتريه شكّ.

القاعدة الثامنة: الشهرة كقرينة غير قاطعة

أ. نصّ القاعدة

> لا تُثبت نسبة الكتاب إلى المؤلف بالشهرة وحدها، بل تُعدّ قرينةً ضعيفةً ما لم تُدعم بواحدة من القواعد السابقة: كقول المؤلف، أو تلميذه، أو تعدد طرق النسبة.

ب. شرح القاعدة

1. الشهرة قد تأتي من:
   - تكرار نسبة الكتاب في فهارس متأخرة.
   - انتشاره في المتون التعليمية بلا سند صريح.

- تداول المحققين والباحثين لاسمه مع المؤلف.

2. لماذا لا تكفي؟
   - لأن الشهرة قد تعتمد على خطأ في الطباعة، أو استنباط متوهم.
   - بعض الشهرة نُشرت في عصور لاحقة لا يُوثق فيها إسناد الكتب.
3. ضابط قبول الشهرة:
   - أن تكون ممن عاش مع المؤلف أو بعده بقليل.
   - أن تُذكر ضمن سلسلة نقل (لا ظن أو عرف فقط).
   - أن تطابق مضمون الكتاب لمذهبه وفنه.

ج. الأدلة الشرعية والمنهجية

- قول الإمام الذهبي في الميزان: "كم من كتاب

- قول الإمام الذهبي في الميزان: "كم من كتاب اشتهر بين الناس نُسب زورًا، ولم يحرره أحد".
- عمل أهل الحديث: لا يُقبل حديثٌ بمجرد اشتهاره بين الناس، فكيف يُنسب كتاب لذلك؟

د. نماذج تطبيقية

الكتاب	مظاهر الشهرة	النتيجة النهائية
الفقه الأكبر (المنسوب لأبي حنيفة)	شائع في طبعات متأخرة	لا يثبت إلا ببعض الإجازات الجزئية
البرهان في أصول الفقه للشافعي	متداول في الفهارس المتأخرة	لم يُنقل عنه بسند صريح
الجامع في النحو	شهرة متداولة بين طلبة الأزهر	لم يُحرر له أصلٌ أو تلميذ مباشر

هـ. أثر الاعتماد المفرط على الشهرة

- قد يُنسب للمؤلف كتب لم يخطّها، أو لم يعرفها في حياته.
- يفتح باب التلبيس في التحقيق وخلط بين تراث الصادقين والمدّعين.
- يضيع الحق بين مؤلف مظلوم وناسخ مشتهر.

و. خاتمة الفصل

الشهرة سيفٌ ذو حدّين، لا تُطرح تمامًا، ولا يُعتمد عليها جزمًا، وإنما تُرفق مع غيرها من القرائن، فإذا عضّدتها قواعد اليقين كانت نورًا، وإن انفردت كانت دخانًا.

الفصل التاسع

القاعدة التاسعة: الإجازات والفهارس قرائن مشروطة

أ. نصّ القاعدة

> لا تُعدّ الإجازة ولا الفهرسة دليلاً قاطعًا على نسبة الكتاب، إلا إن اقترنت بشروط التوثيق: الاسم الصريح، والكتاب المعيّن، والتسلسل المعتبر، والمطابقة للمضمون.

ب. شرح القاعدة

1. الإجازة: وثيقة يقرّ فيها الشيخ بأن فلانًا قد سمع أو قرأ عليه الكتاب.
2. الفهرسة: قائمة لكتب المؤلف يدرجها بنفسه أو أحد تلاميذه.
3. متى تعتبران حجّة؟

- إذا ذُكر فيها اسم الكتاب، واسم المؤلف صراحة.
- إذا صدرت عن المؤلف نفسه أو تلميذه، أو نُقلت بإسناد معتبر.
- إذا طابقت مضمون الكتاب المعروف عن المؤلف منهجًا وأسلوبًا.

4. متى لا تعتبران حجّة؟
   - إذا وردت عامة بدون أسماء محددة (كأن يُقال "له كتب منها...").
   - إن صدرت متأخرة بفارق زمني شاسع عن زمن المؤلف.
   - إذا خالفت بقية القرائن: كالاختلاف العقدي، أو غياب القول الصريح.

ج. الأدلة الشرعية والمنهجية

- الإجازة – كالشهادة – لا تصح إلا من عدلٍ معروف بسلامة النقل.

معروف بسلامة النقل.

- الفهارس المتأخرة لا تُعتمد إلا مع ضوابط التوثيق، كما يُشترط في كتب الرجال التصريح لا التلميح.

د. نماذج تطبيقية

النوع	المثال	الحكم
إجازة صحيحة	قول: "أجزت له كتابي شرح العمدة"	تثبت النسبة بشرط المضمون
فهرسة مضطربة	عبارة: "وله كتب كثيرة منها مسائل الحديث"	لا يثبت إلا ببيان أو سند
إجازة متأخرة	إجازة ظهرت بعد 500 سنة من وفاته	تُعدّ قرينة ضعيفة أو مهملة

هـ. أثر الاعتماد عليها دون شروط

- الانخداع بإجازة مزوّرة أو منحول فهرس يؤدي إلى نسب غير صحيحة.
- يؤدي إلى التسرع في طباعة كتب بلا أساس علمي، مما يورّث الجهل في الأجيال اللاحقة.

و. خاتمة الفصل

الإجازة والفهرس ليسا حجّة بذاتهما، بل يتقويان بضوابط النقل وموافقة باقي القواعد، وإلا فهما قرينتان ضعيفتان؛ فإن تعارضا مع مضمونٍ أو قولٍ صريح، يُقدّم الأخير بلا تردّد.

الفصل العاشر

القاعدة العاشرة: خط المؤلف وتوقيعه أقوى دليل

أ. نصّ القاعدة

> إذا ثبت للكتاب نسخة بخطّ المؤلف أو بتوقيعه الصريح، فذلك أقوى طرق النسبة وأعلاها، ويُعدّ برهانًا قاطعًا لا يُرد إلا إن ثبُت التزوير.

ب. شرح القاعدة

1. الخطّ الصريح: هو ما كُتب بقلم المؤلف وأقرّه أو أمضاه.
2. التوقيع المعتمد: يكون في أول المخطوط أو خاتمته بعبارة مثل:
   - "كتبه فلان بن فلان بخطه"
   - أو بخاتم المؤلف المعروف أو توقيعه

3. القيمة الحاكمة:

    - يقدَّم على جميع القرائن إن وُجد صحيحًا.
    - تُنسب النسخة للكاتب جزماً، ويُثبت بها الكتاب حتى مع غياب النقل.

ج. الأدلة الشرعية والمنهجية

- منهج المحدّثين: كانوا يقولون "من كتاب فلان بخطه" ويكتفون به في النسبة.
- علم التوثيق: أثبت أن الخط المعتمد أقوى من جميع الظنون، لأنه أثر مادي مباشر.
- وقد نصّ غير واحدٍ أن "من وجد له سماع بخطه فذاك النسبة بلا ريب."

د. نماذج تطبيقية

د. نماذج تطبيقية

الكتاب	نوع الإثبات	ملاحظات	الحكم
الرسالة للشافعي	نسخة بخطه في دار الكتب	مشفوعة بخاتمه واسم سمعته	يثبت قطعًا
الشفا للقاضي عياض	توقيع في أول المخطوط	فيه تعقيب بخطه على السماع	ثابت بلا توقف
الجامع لعبد الرزاق	خط غير معروف	لم يُتحقق بالتواقيع	يبقى في التوقف

هـ. أثر الغياب أو التزوير

- إن غاب الخط والتوقيع، واحتج المناظر بوجودهما في نسخة مشهورة، وجب التحقق، وإلا رُدّت الدعوى.
- إن ثبت التزوير—بالإقحام أو الخط المخالف أو عدم المطابقة لتوقيعه—بطلت النسبة، وصار أكبر قرينة ضدها.

و. خاتمة الفصل

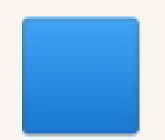
بظهور هذه القاعدة تكتمل بنية التحقيق في نسبة الكتب؛ فإن وُجد خط المؤلف سقط النزاع، وإن لم يوجد، عادت القرائن لتعمل مجتمعة.

> الخطّ هو القاطع، والباقي قرائن؛ فإن نطق القلم سكت الجدل.

الجزء الحادي عشر

التطبيقات العملية على القواعد العشر

عنوان القسم: تحقيق نسبة كتاب "غريب القرآن وتفسيره" إلى عبد الله بن يحيى اليزيدي – دراسة تطبيقية



تمهيد:

بعد تأصيل القواعد العشر في نسبة الكتب، ننتقل الآن إلى تطبيقها الواقعي، ونبدأ بأشهر مثال دار حوله النزاع، وهو:

> 📘 *كتاب غريب القرآن وتفسيره*، المنسوب إلى الإمام عبد الله بن يحيى بن المبارك اليزيدي (ت 202هـ).

وفي هذا التطبيق، نمارس التحقيق على ضوء تلك القواعد واحدةً واحدةً، لننظر هل تثبت النسبة أم تتوقف، فـالعلم يَعدل، لا يَحكم بالهوى.

🟩 القاعدة الأولى: القول الصريح

❌ لا يوجد قول صريح من المؤلف ولا من تلميذه يثبت أن الكتاب له.
لا مقدمة بخطه، ولا توقيع، ولا نص مباشر.

🟩 القاعدة الثانية: قول التلميذ الثقة

❌ لا نعرف له تلميذًا نصّ على أن الكتاب من تأليف الشيخ اليزيدي.
ولا توجد إجازة له عن الكتاب.

🟩 القاعدة الثالثة: تعدد طرق النسبة المستقلة

❌ لا يوجد غير طريق واحد متأخر (الفهرسة المطبوعة).
ولا تواتر ولا فهارس معاصرة.

🟩 القاعدة الرابعة: مخالفة المضمون الأصل

✅ يوجد بعض العبارات المخالفة لعقيدة أهل السنة في الصفات.
مثل تفسير "استوى" بـ "استولى"، وهو تأويل لم يكن ليصدر من أثري المذهب كاليزيدي.

🟩 القاعدة الخامسة: اختلاف النسخ

❌ لا يوجد تعدد نسخي أساسًا.

النسخة المتاحة واحدة لا تختلف عنها نسخة أخرى تضادها أو تؤيدها.

🟩 القاعدة السادسة: تحرر المختصر والشروح

🔸 بعض المواضع تشبه شروحًا متأخرة أو ملخصات، لكنها لم تُميّز عن الأصل، ما يزيد الشك في التحرير الزمني.

🟩 القاعدة السابعة: تعارض النسب

🔸 وردت إشارات إلى روايات قديمة، لكن تعارضت مع مضمون الكتاب، فكان الحكم للمرجّح: مخالفة المضمون، وضعف التوثيق.

🟩 القاعدة الثامنة: الشهرة

🔸 اشتهرت النسبة في العصر الحديث بطبعة غير موثقة، ولكنها لم تُدعم بقول صريح أو نقل ثابت.

🟩 القاعدة التاسعة: الإجازات والفهارس

🔸 بعض المصادر ذكرت رواة من سلالة اليزيدي، لكنها غير مثبتة بإجازة أو توقيع.

🟩 القاعدة العاشرة: خط المؤلف وتوقيعه

❌ لا توجد أي نسخة بخط المؤلف أو عليها توقيعه.

✅ النتيجة النهائية:

🟦 *بطاقة علمية – تطبيق قواعد نخبة النسبة*

حول نسبة كتاب "غريب القرآن وتفسيره" إلى عبد الله بن يحيى اليزيدي

الحكم في المثال	القاعدة
لا قول للمؤلف ولا ❌ تلميذه	١. القول الصريح
لم يُعرف تلميذٌ روى ❌ عنه الكتاب	٢. قول التلميذ الثقة
طريق وحيد متأخر؛ لا ❌ تواتر	٣. تعدد الطرق
تأويلات عقائدية ✅ تخالف مذهبه	٤. مخالفة المضمون
لا نسخ متعددة ❌ للمقارنة	٥. اختلاف النسخ
تضمينات توحي 🔸 باجتهاد متأخر غير مميّز	٦. المختصرات والشروح

٧. تعارض النسب	🔸 روايات متعارضة، ورجّحت المخالفة وضعف النقل
٨. الشهرة	🔸 شهرة حديثة غير مؤسسة
٩. الإجازات والفهارس	🔸 رواية مفترضة دون إسناد أو توقيع موثق
١٠. خط المؤلف	❌ لا نسخة معروفة بخطه أو توقيعه


النتيجة:

> ✋ *الكتاب لا تثبت نسبته إلى اليزيدي يقينًا، ويُحكم بتوقّفٍ في النسبة حتى قيام قرائن قاطعة.*

أولًا: الشرائط التي إذا اكتملت نُسب الكتاب إلى مؤلفه يقينًا 🟦

إذا اجتمعت هذه الشروط الخمسة، ثبتت النسبة ثبوتًا قطعيًا لا يُنازع فيه:

1. قول صريح من المؤلف أو تلميذه الثقة بنسبة الكتاب إليه.
2. وجود نسخة بخط المؤلف أو توقيعه أو تصحيحه.
3. تعدد طرق النسبة المستقلة (فهرسة، إجازة، نقل متواتر).
4. مطابقة مضمون الكتاب لأصول المؤلف ومذهبه وأسلوبه.
5. عدم وجود معارض معتبر أو نسبة أخرى تنازعها.

> ✅ فإذا اجتمعت هذه الخمسة، قُطعت النسبة، وصار الكتاب ثابتًا لصاحبه يقينًا.

ثانيًا: ما معنى "الانحلال" في اصطلاحنا؟ 🟨

الانحلال في اصطلاح *نخبة النسبة*
هو:

> سقوط النسبة عن الكتاب بسبب تخلّف أكثر أركانها، أو وجود معارض قاطع يمنع ثبوتها.

ويُقال في
الحكم:

- "*الكتاب منحلّ النسبة*": أي لا تثبت نسبته، ويُعامل معاملة المجهول.
- "*الانحلال الجزئي*": إذا ثبت أن بعضه من تأليف المؤلف، وبعضه مدسوس أو منحول.

ثالثًا: كتب قيل إنها منحولة (إن توفرت) 🟩

> أي: نُسبت إلى مؤلفين وهي في الحقيقة منتحلة

> أي: نُسبت إلى مؤلفين وهي في الحقيقة منتحلة عليهم، ومن أمثلتها:

الحكم	المنسوب إليه	الكتاب
منحول عليه، لا يصح	الطبراني	التفسير الكبير
لا يثبت، يُتوقف فيه	اليزيدي	غريب القرآن وتفسيره
لا يثبت، يُنسب إليه مع التوقف	أحمد بن حنبل	الرد على الجهمية
فيها زيادات منسوبة لغيره	ابن أبي يعلى	طبقات الحنابلة (نسخة موسعة)
لا يصح، منحول	الشافعي	الطب النبوي
مختلف فيها، والأرجح أنها ليست له	الغزالي	الرسالة اللدنية
منحول، لا يصح	المفضل الجعفي	الهفت الشريف

🟥 رابعًا: كتب نُسبت خطأ إلى غير مؤلفيها

> أي: نُسبت إلى مؤلفين خطأً، ثم تبيّن أنها لغيرهم:

المؤلف الحقيقي	نُسب إلى	الكتاب
ياقوت المستعصمي (على الأرجح)	الثعالبي	درر الحكم
الباقولي	الزجاج	إعراب القرآن
ابن أبي إياس	مجاهد	تفسير مجاهد (المطبوع)
بحرق اليمني	ابن الديبع	حدائق الأنوار
لا يصح، مؤلفه مجهول	السيوطي	الكنز المدفون

خامسًا: كتب اختلف في نسبتها إلى مؤلفين فأكثر

> أي: وقع فيها تنازع في النسبة، ولم يُقطع لأحد:

الكتاب	الأقوال في نسبته
تفسير الثعلبي	الثعلبي أو تلميذه أو ناسخ متأخر
تفسير السمرقندي	السمرقندي أو تلميذه أو جامع متأخر
تفسير البغوي (معالم التنزيل)	البغوي أو اختصار من تفسير الثعلبي
الرد على الجهمية	أحمد أو غيره من الحنابلة المتأخرين
الرسالة اللدنية	الغزالي أو أحد تلامذته أو منتحل

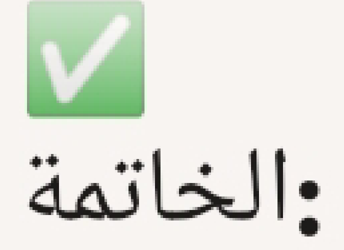
🟪 سادسًا: كتب جُهل مؤلفوها تمامًا

> أي: لا يُعرف مؤلفها، ولا توجد قرينة معتبرة تُثبت النسبة:

الملاحظات	الكتاب
لا اسم، لا توقيع، لا فهرسة	كتاب في غريب القرآن (نسخة يتيمة)
وردت بلا نسب، ولا نقل	بعض كتب الزهد القديمة
مجهولة النسبة	كتب في التفسير منسوبة إلى "الشيخ الإمام" فقط



الخاتمة:



الخاتمة:

> بهذا يُعلم أن فن النسبة لا يقوم على الظن المجرد، ولا على الشهرة، بل على قواعد محكمة، وأن القطع بالنسبة لا يكون إلا باجتماع الشروط، وغياب المعارض، وثبوت القرائن.

"الكتب التي شُيّد عليها فن "نخبة النسبة 📘

أولًا: من أمهات علوم الحديث والجرح والتعديل 🟦

المؤلف	الكتاب
الخطيب البغدادي	الجامع لأخلاق الراوي
الخطيب البغدادي	الكفاية في علم الرواية
الحاكم النيسابوري	معرفة علوم الحديث
ابن الصلاح	مقدمة ابن الصلاح
السيوطي	تدريب الراوي
العراقي	التقييد والإيضاح
ابن رجب الحنبلي	شرح علل الترمذي

> هذه الكتب أمدّت القواعد الأولى: *القول* 🧭 *الصريح، التلميذ، الأسلوب، مخالفة المذهب.*

🟨 ثانيًا: من كتب التراجم والفهارس والطبقات

المؤلف	الكتاب
ابن النديم	الفهرست
ابن خير	فهرسة ابن خير الإشبيلي
القفطي	إنباه الرواة
السيوطي	بغية الوعاة
الزبيدي	طبقات النحويين واللغويين
الخطيب	تاريخ بغداد
الذهبي	سير أعلام النبلاء
ابن أبي يعلى	طبقات الحنابلة

> منها قُرئت القرائن التراجمية: *اختلاف الكنية، تواتر النقل، اختلاف التلاميذ، اضطراب النسبة.* 🧭

🟩 ثالثًا: من كتب التحقيق المعاصرة

المحقق	التحقيق
هشام البدراني، وتعقيبات بشار معروف	التفسير الكبير (المنسوب للطبراني)
مجموعة باحثين، مع تحليل لجنس النقل والأسلوب	الرد على الجهمية
النسخة المحققة، وملاحظات ابن الجوزي المقارنة	غريب القرآن وتفسيره

> 🧭 استخدمت فيها القواعد التطبيقية: عدد *النسخ، التحقيق الأسلوبي، النقل المتأخر.*

🟧 رابعًا: من كتب العقيدة والتوثيق العلمي

المؤلف	الكتاب
ابن أبي العز	شرح العقيدة الطحاوية
ابن تيمية	درء تعارض العقل والنقل
ابن تيمية	منهاج السنة النبوية
ابن تيمية	النبوات

> زُوّد منها العمود الفقهي في الرد على المؤلفات 🧭 المخالفة للمعتقد، ومعيار *مطابقة المذهب*.

خامسًا: من كتب أصول الفقه والمنطق 🟪

المؤلف	الكتاب
الغزالي	المستصفى
ابن النجار الفتوحي	شرح الكوكب المنير

الشافعي	الرسالة

> منها استُخرجت فكرة *الترجيح عند تعارض* 🧭 *النقول*، وعدم *القطع مع الشك*.

سادسًا: من أقوال العلماء المتأخرين وأهل 🟫 التحقيق

- بشار عواد معروف (في تحليل النسخ والمصطلحات الأسلوبية).
- محمد بن شمس الدين (في نفي النسبة عن التفسير الكبير).
- عدنان درويش، وعامر بحّاح (في نقد كتب منسوبة).
- أقوال المعلمي اليماني، والنُعيمي، ومحمد ناصر الدين الألباني في حواشيهم.

> وفّرت هذه الأقوال شواهد حية لكيفية تطبيق 🧭

> وفّرت هذه الأقوال شواهد حية لكيفية تطبيق 🧭 القرائن على النسبة، وتحذيرهم من الكتب المنحولة.



الخلاصة:

> *إن قواعد "نخبة النسبة" لم تُستنبط ارتجالًا، بل هي ثمرة استقراء واسعٍ لمئات النصوص، وأقوال المحققين، ومعايير أهل الجرح والتعديل، وقرائن النقد التاريخي، جُمعت كلها في عشرة أعمدة متينة، تُصلح ما اضطرب، وتُثبّت ما تزعزع، وتردّ ما نُسب باطلًا.*

وهاكم الآن قائمة جامعة لأهم الكتب التي تذكر كتب المتقدمين، والفهارس، والتراجم، والمصنفات، وهي من أمهات المصادر التي يُرجع إليها في علم النسبة، والتوثيق، والتاريخ العلمي:

أولًا: كتب الفهارس وفهارس المصنفات 📘

المؤلف	الكتاب
ابن النديم (ت: 385هـ)	*الفهرست*
ابن خير (ت: 575هـ)	*فهرسة ابن خير الإشبيلي*
ابن عطية الأندلسي (ت: 541هـ)	*فهرسة ابن عطية*
ابن عبد الملك (ت: 703هـ)	*فهرسة ابن عبد الملك المراكشي*
ابن المبرد الحنبلي (ت: 909هـ)	*فهرسة ابن المبرد*

حاجي خليفة (ت: 1067هـ)	*كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون*
إسماعيل باشا البغدادي	*إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون*
إسماعيل باشا البغدادي	*هدية العارفين*
عمر رضا كحالة	*معجم المؤلفين*
1 محمود الطناحي	*الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات*

ثانيًا: كتب التراجم والطبقات 📚

المؤلف	الكتاب
2 ابن سعد (ت: 230هـ)	*الطبقات الكبرى*
الخطيب البغدادي (ت: 463هـ)	*تاريخ بغداد*

الذهبي (ت: 748هـ)	*سير أعلام النبلاء*
الصفدي (ت: 764هـ)	*الوافي بالوفيات*
ابن العماد الحنبلي (ت: 1089هـ)	*شذرات الذهب*
القفطي (ت: 646هـ)	*إنباه الرواة على أنباه النحاة*
السيوطي (ت: 911هـ)	*بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*
ابن أبي يعلى (ت: 526هـ)	*طبقات الحنابلة*
السبكي (ت: 771هـ)	*طبقات الشافعية الكبرى*
الزبيدي (ت: 379هـ)	*طبقات النحويين واللغويين*
ياقوت الحموي (ت: 626هـ)	*معجم الأدباء*
ابن الأنباري (ت: 577هـ)	*نزهة الألباء في طبقات الأدباء*

ثالثًا: كتب البلدان التي تذكر المصنفين 🗂️ بحسب الأمصار

المؤلف	الكتاب
ياقوت الحموي	*معجم البلدان*
السمعاني	*الأنساب*
ابن الفقيه	*البلدان*
المقدسي	*البلدان*

رابعًا: كتب الفهارس المعاصرة المفيدة 🧾 في التتبع

المؤلف	الكتاب
يوسف إليان سركيس	*معجم المطبوعات العربية والمعربة*

	والمغربية
بشار عواد معروف	دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة
لجنة الفهرسة	فهارس المكتبة الأزهرية
دار الكتب	فهرس دار الكتب المصرية
مركز الملك فيصل	فهرس المخطوطات المصورة

📌 هذه الكتب تُعد الركائز الأساسية في تتبع نسب الكتب، ومعرفة مؤلفيها، وتاريخها، وطرق تداولها، وهي التي يُبنى عليها كثير من أحكام "نخبة النسبة".

🟦 *بطاقة علمية – تطبيق قواعد نخبة النسبة*

على كتاب "التفسير الكبير" المنسوب إلى الإمام الطبراني **(ت 360هـ)**

رقم القاعدة	عنوان القاعدة	النتيجة في التطبيق
1️⃣	القول الصريح	❌ لا يوجد قول صريح من الإمام الطبراني أو تلميذه بنسبته
2️⃣	قول التلميذ الثقة	❌ لا يُعرف تلميذ للطبراني روى عنه هذا التفسير أو أشار إليه
3️⃣	تعدد طرق النسبة المستقلة	❌ لا يوجد إلا طريق واحد متأخر (نسخة مخطوطة في ستراسبورغ)

فيه تأويلات ✅ عقلية وأسلوب لا يشبه منهج المحدثين، ويشابه تفسير الثعلبي والبغوي	مخالفة المضمون العقدي أو المنهجي	4️⃣
لا توجد ❌ نسخ متعددة، بل نسخة واحدة فقط اعتمد عليها المحقق	اختلاف النسخ	5️⃣
فيه إشارات 🔸 إلى مصادر متأخرة، مما يرجّح أنه عمل لاحق أو منحول	تحرر المختصر والشروح	6️⃣
تعارضت ✅ النسبة مع مضمون الكتاب، ورُجّح التوقف بناءً على القرائن الأقوى	الترجيح عند تعارض النسبة	7️⃣

🔸 شهرة حديثة بعد طبعة 2008، لا يُعتد بها دون سند	الشهرة	8️⃣
لا توجد ❌ فهارس قديمة أو إجازات موثقة تنسبه للطبراني	الإجازات والفهارس	9️⃣
لا توجد أي ❌ نسخة بخط الطبراني أو توقيعه	خط المؤلف أو توقيعه	🔟

✅ الخلاصة الحكمية

> ✋ *الكتاب لا تثبت نسبته إلى الإمام الطبراني، ويُعدّ موقوف النسبة، ولا يُنشر إلا مع بيان ذلك صراحة.*

> ويُحتمل أن يكون منحولًا أو من تأليف مفسّر 📝 متأخر، وربما منسوبًا خطأً للطبراني كما رجّحه بعض الباحثين.

📘 إعداد وتلخيص:

الشيخ أبو أبي عبد الله حسن بن سلطان الريمي – غفر الله له ولوالديه وبلّغه رجاءه
قناة: نخبة النسبة

التاريخ: ١٤٤٧/١/٥ هـ